

آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة - دراسة عدة مشاريع بولاية خنشلة -

أ. فاروق أوشن، مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربية L E E M جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
د. عدوان رشيد، مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربية L E E M جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى أثر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بولاية خنشلة، حيث تطرقنا إلى الجانب النظري المتعلق من جهة بالتنمية الريفية المستدامة، والتي حاولنا فيه توضيح أهم مراحل ظهور هذا المفهوم، بالإضافة إلى تبيان أهم المبادئ اللازمة لتحقيقه على أرض الواقع، أما على المستوى الوطني فقد تطرقنا إلى التحولات التي مست الفضاءات الريفية في الجزائر وأهم السياسات المطبقة بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مع التركيز على سياسة التجديد الريفي والزراعي وأداة تنفيذها على المستوى القاعدي والمتمثلة في المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة.

أما الجانب التطبيقي، فقد حاولنا تقييم مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، المنفذة بعدة بلديات من ولاية خنشلة، حيث قمنا بتحليل وتقييم آثار هذه المشاريع في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بهذه المناطق.

الكلمات الدالة: الإقليم، التنمية الريفية المستدامة، المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة، التقييم، الآثار.

Abstract

This study aimed to clarify the impact of the implementation of Neighborhood projects related to integrated rural development on achieving sustainable rural development. Therefore we dealt in the theoretical part with sustainable rural development, where we tried to clarify the most important stages that led to the emergence of this concept, as well as to identify the most important principles on which it

was built. For the national level we dealt with the transformations that have touched rural spaces in Algeria and most of the policies applied since the independence to the present day, with a focus on rural and agricultural renewal policy and its basic implementation tool which is the neighborhood project for integrated rural development.

For the practical part, we have tried to assess a range of neighborly projects for integrated rural development, implemented in several municipalities of the wilaya of Khenchela. In that part we have analyzed and assessed the effects of these projects to achieve sustainable rural development in these areas. Therefore we have used one approach; related to the assessment at the micro-economic level through the study and evaluation of each project separately.

Key words: territory, sustainable rural development, neighborhood project for integrated rural development, evaluation, effects.

مقدمة:

لقد ظهر مفهوم التنمية الريفية المستدامة المتكامل بأبعاده إلى الوجود بعد مؤتمر ريودي جنيرو بالبرازيل 1992، حيث تهدف لتلبية حاجيات الفئات المحرومة التي تعاني من تديني مستوى المعيشة، وكون أغلبية أفراد هاته الفئات يعيشون ضمن الفضاءات الريفية، أين يعانون من التهميش والفقر والبطالة وإنعدام كافة متطلبات الحياة، فقد تركزت أبحاث ودراسات كثيرة بخصوص كيفية تنمية هذه الفضاءات الريفية وكيفية تقليص الفجوة بين سكانها مقارنة بسكان المناطق الحضرية.

وكمثالاً لها من الدول في العالم، فقد أولت الجزائر إهتماماً خاصاً بتنمية مناطقها الريفية من خلال عدة سياسات متعاقبة توالى تنفيذها غداة الإستقلال إلى يومنا هذا، فمنذ سنة 2004 إنتهجت الجزائر التجديد الريفي والزراعي وقد خصصت السلطات الجزائرية من أجل تنفيذ 12000 مشروع جوارى للتنمية الريفية المتدمجة مبرمج خلال الفترة 2009-2014، موارد مالية معتبرة تقدر بحوالي 1000 مليار دينار من النفقات العمومية.

ومن أجل الوقوف الفعلي على مدى وجود آثار مباشرة فعلية لهذه المشاريع الجوارية ومدى تحقيقه لتنمية ريفية مستدامة بها، هذا ما يقودنا الى التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي الآثار المباشرة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتدمجة المنفذة بولاية خنشلة؟

فرضيات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تقييم الآثار المباشرة المنجزة عن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة ولذلك سنتطرق الدراسة الحالية من الفرضية الرئيسية التالية:

— للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة آثار إجتماعية وإقتصادية وبيئية إيجابية مباشرة بمناطق تنفيذها،

منهجية الدراسة:

ولإنجاز هذه الدراسة سنعمد على المنهج التاريخي لإبراز مفهوم التنمية الريفية المستدامة، أما فيما يتعلق بعملية تقييم آثار المشاريع الجوارية المنفذة بولاية خنشلة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتوافق مع نوع وخصائص هذه الدراسة.

1 - التنمية الريفية المستدامة

1-1 مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنمية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987.

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويما، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وحثي ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى العام، ان مضمون التنمية الريفية يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف.

وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو 2003 فان التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية¹، ان التنمية الريفية المستدامة حسب منظمة الغذاء العالمية **FAO 1989** تمثل عملية "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغييرات التقنية والمؤسسية، لضمان حصول الاجيال الحالية والمستقبلية على إحتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة (في قطاع الزراعة والغابات وقطاع الصيد البحري) وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات. وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجيا، وقابلة للحياة إقتصاديا، وعادلة إجتماعيا.²

إضافة إلى ذلك فهي تمثل مجموع التدخلات التي يقوم بها جميع الفاعلين بإختلاف طبيعتهم وإختلاف مستوياتهم، قصد تحقيق استمرارية في النمو الإقتصادي في الأقاليم الريفية، تنمية وتطوير وتحسين النمط المعيشي لسكان المناطق الريفية، بالإضافة إلى تحقيق الامن الغذائي، وذلك من خلال عملية تحسين وزيادة لفرص الحصول على الغذاء، العمل، والدخل لجميع سكان المناطق الريفية³، وتعتبر التنمية الريفية المستدامة حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر، والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الإقليمية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إن التنمية الريفية هي مسألة إجراءات محددة يجب أن تأخذ في الحسبان، جميع أوجه تضافر السياسات من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتنوع الأنشطة الإقتصادية، والتحضر والتنمية الإقليمية، وسياسات مكافحة التفاوتات والسياسات البيئية. فالتنمية الريفية لا تعتبر كسياسات قطاعية فقط، بل هي تقع في صميم سياسات التنمية المستدامة. وينظر إليها بإعتبارها نجحاً متشابكاً يعتبر فيه الإقليم مرجعاً مكانياً وإجتماعياً له خصوصياته المرتبطة به، وفضاءاً لإدارتها السياسية القائمة على التنمية الإقليمية والتي تقوم بربط فضاء معين بعناصره الفاعلة التي تخطط من أجل مستقبله وتحدد مجالات العمل المفضلة بما يسمح بادارة شبكاته المعقدة⁴.

1-2 أبعاد التنمية الريفية المستدامة:

إن التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة وهي :

أ- بعد التنمية الاجتماعية: الذي يهدف إلى تحقيق عدالة إجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الانتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا.⁵ وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم.

إن العدالة الاجتماعية تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمعات الريفية وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد ومشاركتهم في كل عمليات إتخاذ القرار التي تتعلق بهم وإقليمهم المحلي.

ب- بعد التنمية الاقتصادية: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الإقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الانشطة الريفية الأخرى الإقتصادي والاجتماعية والثقافية. والمتمثلة في تحسين القدرة التنافسية للإقليم وجعله إقليما قابلا للعيش، بالإضافة إلى العمل على زيادة انتاجية النشاط الزراعي وجعله نشاط مريح يؤدي لزيادة دخل العائلات الممتهنة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة إستغلال الموارد المحلية والخارجية في نفس الوقت.⁶

ج- بعد التنمية البيئية: تحدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن إستغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطاياها المصلحة للإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

هـ - بعد التنمية البشرية: والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط وإتخاذ القرارات وادارة وتنفيذ المشروعات. وذلك حسب تقرير PNUD حول التنمية العالمية الذي اعد سنة 2001، الذي أكد على ان دور التنمية يكمن في توسيع امكانيات كل فرد في اختيار الحياة التي تناسبه، هذا المفهوم يتعدى بكثير المتعلق بالنمو الإقتصادي، فالتنمية ما هي في الواقع الا وسيلة لزيادة خيارات الانسان.⁷

و- بعد التنمية الثقافية: وذلك عن طريق تعزيز الحريات وتنوع الثقافات والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية، بالإضافة إلى تعزيز القيم والثقافات المحلية الإيجابية. حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات

الدينية، التصورات، العلاقات والممارسات المجتمعية، الفنون الإبداعية، بالإضافة أيضا إلى نوع وأسلوب الغذاء.⁸

2- سياسة التجديد الريفي والزراعي، ودور المشروع الجوازي للتنمية الريفية المندمجة في

تحقيق التنمية الريفية المستدامة

1-2 سياسة التجديد الريفي والزراعي:

لقد حدثت تغييرات عميقة في الجزائر متعلقة بالأساليب الزراعية ومناهج التنمية الريفية في العقود القليلة الماضية ، وذلك بسبب إخفاق العديد من المبادرات الرامية إلى ذلك، فكان لا بد من الاعتراف أنها كانت تعتمد كثيرا على نقل التكنولوجيا من الخارج والقيام بعملية الإسقاط والتنفيذ على ارض الواقع من دون الأخذ بعين الاعتبار للواقع الحقيقي للمناطق الريفية، بالإضافة إلى وجود اتجاه لتبسيط مبالغ فيه لمشاكل التنمية الريفية بالإضافة إلى تجاهل خصوصيات هذه المناطق، هذا ما أدى إلى عملية تحول واهتمام تدريجي نحو تفعيل نهج المشاركة الفعالة لسكان الريف في كافة عمليات تخطيط و تنفيذ العمليات التنموية الهادفة إلى مساعدتهم .

إن عملية التحول المتعلقة بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، والراجعة بالأساس إلى التوجه الجديد وفق سياسة التجديد الزراعي والريفي هدفت لتحقيق الأمن الغذائي من جهة ، وإلى توفير كافة الاحتياجات الأساسية لسكان المناطق المهمشة والمعزولة، وبالتالي فإن هذا التوجه يسعى به إلى الوصول إلى تحقيق هدفان أساسيان:

يتمثل الأول في جعل الزراعة قادرة على العمل كمحرك لعجلة النمو، و مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي. أما الثاني فيتمثل في تحقيق تنمية ريفية وفق نهج متكامل ومتعدد القطاعات، يهدف من وراءه إلى تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها.

وترتكز سياسة التجديد الريفي والزراعي على إستراتيجية عملية، ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي تستند على وضع حيز تنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف والذي يستدعي تقوية القدرات المحلية بالإضافة إلى اندماج وعقلنة كافة التدخلات القائمة على الاستثمارات والدعم العمومي.⁹

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لها امتداد يشمل ثلاثة أبعاد متكاملة ومترابطة :

- **البعد الإقتصادي** ، أو ما يعرف بالتجديد الزراعي ، الذي يهدف إلى تحديث القطاع ، و الاستخدام الرشيد للموارد وللإمكانيات الزراعية الوطنية ، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بشكل عام ؛
- **البعد الإقليمي** ، أو ما يعرف بالتجديد الريفي، الذي يهدف لتحسين حياة الناس وحماية وتعزيز الموارد الطبيعية ، والتي يتحقق من خلال نهج تشاركي، تصاعدي في اتخاذ القرارات ، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛
- **البعد الثالث** يتعلق ببرنامج وطني يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، بالانخراط في مسار تحديث كافة النشاطات الزراعية ، من خلال العوامل الأساسية المساعدة على تقدمها بما في ذلك : البحث ، التكوين ، التدريب والإرشاد ، وذلك قصد تسهيل عملية تطوير التكنولوجيات و نشرها في الوسط الإنتاجي ، بالإضافة إلى تحسين القدرات المادية للمؤسسات قصد تعزيز مهارات ،قدرات، وممارسات جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية التنمية الزراعية والريفية¹⁰.

2-2 المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة:

2-2-1- مفهوم المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة:

لقد ظهر مفهوم المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر سنة 2004 تزامنا مع بداية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. وهو عبارة عن تجميع لعدة عمليات قطاعية مختلفة تهدف إلى تنمية منطقة معينة ومحددة في إقليم معين، ويتعلق المشروع الجوارى في المقام الأول بالبلديات ذات الخاصية الريفية وبالخصوص الأكثر فقرا منها.¹¹

إن المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة ، والتي تهدف إلى القضاء على الفقر و التهميش في المناطق الريفية، وفي الوقت نفسه فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية ورشادة إستغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 المتعلق بالتنمية المستدامة.¹²

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريعا متكاملة وجامعة تبنى من أسفل إلى أعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمنتخبين المحليين، المواطنين والمنظمات الريفية،¹³ وهو يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي لأجل :

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الإعتبار للقرى والقصور، ترقية المنشأة والمرافق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الإستعمال الجماعي؛
- زيادة وتنوع مصادر دخل سكان المناطق الريفية من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجة للمنفعة والخدمات؛
- الحث على الإستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية؛
- دعم قدرات المؤسسات الريفية والسكان؛
- العمل على تحسين وتحقيق الأمن الغذائي؛
- العمل على توفير متطلباتهم الضرورية من صحة وتعليم من أجل عودة النازحين إلى أراضيهم والإستقرار بها ومحاولة تثبيتهم.¹⁴

2-2-2-2 مبادئ المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة:

أ- المشاركة: إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجوارى، يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة الغير مركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الإقتصادية الاساسية للسكان المعنيين ومن أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية التي تبذلها العائلات الريفية على إقليمها .

ب- الشراكة الإقليمية الفعالة: إن نموذج التنمية المرغوب في تطبيقه هو نموذج تنمية مدفوعة من الداخل مبنية على عملية إشراك جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، وهي تركز ويقوم على عملية تشاور واسعة النطاق بين السكان، وممثلهم من أعيان وجمعيات من جهة، وعلى كافة المؤسسات العمومية والخاصة من جهة أخرى، وذلك قصد التوصل إلى توافق وتماسك إجتماعي للمناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية على وجه الخصوص¹⁵

ج- الإدماج القطاعي: وفق هذا المبدأ فإن أي قطاع كان مهما كان طابعه إقتصاديا أو إجتماعيا فهو معني بتنفيذ إستراتيجية التجديد الريفى. وذلك وفقا للإجراءات التي تهدف إلى تطوير البنى التحتية والخدمات العامة بالإضافة إلى خلق الأنشطة الإقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية الريفية مع تجنب إهدار الموارد الإقليمية، و ضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم¹⁶

د-الحوكمة المحلية للإقليم: باعتبار المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة أداة رئيسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة، إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص، والجمعيات المحلية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية والمزارعين، لتأسيس حركية حوكمة ريفية، كما يمكن من تجنيد سكان إقليم معين، لتسيير مختلف المشاكل المحلية، لاسيما المتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية على هذا الأساس، تعد العمليات المبرمجة والمنحزة في إطار اقامة المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة على اقليم معين، تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجوارى ولا مركزية القرار اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة، تسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع، كما تلعب دور المسهل والمرافق لتحقيق مبادرات السكان عن طريق تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات، وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم¹⁷

3- عرض حال مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة:
سنحاول في هذا القسم عرض حال عدة مشاريع جوارية التي تم تنفيذها بعدة بلديات ذات طابع جبلي بإقليم ولاية خنشلة، حيث أن عملية إختيار هذه المناطق تمت على أساس عاملين في غاية من الأهمية، حيث يتعلق العامل الأول بوضعية وحالة هذه المناطق التي تعتبر في معظمها ذات طابع جبلي صعب للغاية، هذا ماجعلها وسكانها يعانون العزلة الشديدة والتي أثرت سلبا على كافة نواحي الحياة من الجانب الاجتماعي والإقتصادي، أما العامل الثاني فيتمثل في وضعية هذه المشاريع من ناحية تنفيذها، حيث أننا ركزنا على المشاريع الجوارية التي تم الإنتهاء من تنفيذها بصفة رسمية وذلك قصد الوقوف على الآثار الفعلية لها.

3-1 المشروع الجوارى أزرار

يندرج المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة أزرار ببلدية شلية ولاية خنشلة ضمن عقود النجاحة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة ما بين 2009-2014، تحت موضوع تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي والذي ضم 12 مشروع جوارى على مستوى الولاية لسنة 2009 .

وهو معرف بالرقم التعريفي التالي: 40-21.6.2.2009

أ- الأهداف والآثار المتوقعة

إستهدف المشروع الأسر القاطنة بمنطقة المشروع المقدرة بحوالي 44 عائلة ، تضم حوالي 229 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 435 هكتار .

الجدول رقم 01: مصفوفة الإجراءات ،الأهداف والآثار المرصحة للمشروع الجوارى بمنطقة أزقرار

الإجراءات	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
خلق وحدات إنتاجية لتربية المواشي وتربية النحل	خلق مناصب شغل	الزيادة في قيمة دخل الأسر
فتح مسالك وطرق جديدة	فك العزلة	زيادة الحركة الإجتماعية والإقتصادية .
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن
حفر آبار إرتوازية وإنشاء وحدات تخزين المياه الموجه للشرب والسقي	التجنيد الجيد للموارد المائية	إستفادة سكان المنطقة من كميات كافية تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي زيادة مساحة الأراضي المسقية
تصحيح للمجاري والوديان	القضاء على الجراف التربة	زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
إنشاء دورات تكوينية.	تقوية القدرات والمعارف لسكان المنطقة.	زيادة القدرات التسييرية والتنظيمية . تحسين طرق تربية المواشي

المصدر: من إعداد الباحث إعمادا على المعطيات الأولية للمشروع

ب- مدخلات المشروع

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات بالإضافة إلى كل من الصندوق الوطني للسكن وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ،إضافة إلى مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر .وقد قدرت مدخلات المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة ايقوبان بحوالي 16.689.583.58 دينار مقسمة على الشكل التالي:

مخطط التنمية لقطاع الغابات: 3.703.927.50 دينار

مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر : 4.425.000.00 دينار

الصندوق الوطني للسكن: 5.600.000.00 دينار

صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: 2.960.656.08 دينار

ج- الإجراءات والعمليات المبرمجة:

لقد ضم المشروع الجوارى عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الإستفادة من خدمات وهياكل تنموية، بالإضافة إلى ذلك فإن مجموع التدخلات قد ضمت أيضا إجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة

يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع او الجهة المانحة والداعمة لها وفق ما يلي :

الجدول رقم 02: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجوارى المنفذ

بمنطقة أزقرار

مصدر التمويل	الغلاف المالي المستهلك	الغلاف المالي المخصص	العملية
مخطط التنمية لقطاع الغابات	1.579.500.00	2000000.00	تصحيح مجاري المياه 3م500
مخطط التنمية لقطاع الغابات	1.755.000.00	2142857.00	فتح 3 كم مسالك غابية
مخطط التنمية لقطاع الغابات	369.427.50	500000.00	غرس أشجار الزيتون على مساحة 05 هكتار
مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر	4.425.000.00	4500000.00	إنجاز بئر ارتوازي عمق 150 م
	8.128.927.50	9.142.857.00	التكلفة الإجمالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجوارى .

الجدول رقم 03: العمليات ذات الإستعمال الفردي المرصحة في المشروع الجوارى المنفذ بمنطقة أزرار

مصدر التمويل	الغلاف المالي المستهلك	الغلاف المالي المخصص	العملية
الصندوق الوطني للسكن	5.600.000.00	5.600.000.00	بناء 08 سكنات ريفية
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي	2.469.960.00	2.496.000.00	إنجاز 12 وحدة لتربية الغنم
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي	476.000.00	476.000.00	إنجاز 04 وحدات لتربية النحل
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي	14.696.08	14.700.00	تكوين وتاطير لحاملي المشاريع
	8.560.656.08	8.586.700.00	التكلفة الإجمالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجوارى .

3-2 المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة : يندرج المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة كتيبة بلدية تاوزيانت ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة ما بين 2009-2014، تحت موضوع تحديث القرى والقصور والذي ضم 05 مشاريع جوارية على مستوى الولاية لسنة 2009. وهو معرف برقم تعريفي¹⁸ 40-7.7.1.2009

أ- الأهداف والآثار المتوقعة :

إن المشروع الجوارى المقام بمنطقة كتيبة موجه إلى الأسر القاطنة بمنطقة المشروع المقدره بحوالي 86 عائلة ، والتي تضم حوالي 382 فردا تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالي 32 هكتار.¹⁹

الجدول رقم 04: مصفوفة الإجراءات، الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجوارى بمنطقة كتيبة

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
إنجاز بئر ارتوازي	توفير المياه لسكان المنطقة زيادة الإنتاج الزراعي	تحسين ظروف معيشة السكان
فتح مسالك وطرق جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	حركية إجتماعية وإقتصادية للمنطقة .
إنجاز ملعب جوارى	تهيئة حضرية للمنطقة	تشجيع النشاطات الرياضية تحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة
إنجاز قاعة متعددة الخدمات	توفير الخدمات الصحية المختلفة	تحسين ظروف المعيشة لسكان المنطقة
الربط بشبكة الغاز	القضاء على معاناة السكان خاصة في فصل الشتاء	
توسعة في شبكة الربط بالصرف الصحي	القضاء على الامراض المنتقلة عبر المجري المائية	
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة القضاء على النزوح الريفي بإتجاه المدن

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع

ب- مدخلات المشروع :

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع الجوارى في قطاع الغابات وقطاع الأشغال العمومية بالإضافة إلى قطاع الري والموارد المائية، إضافة إلى الصندوق الوطني للسكن والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر، إضافة إلى الإدارة المحلية من خلال مخططات التنمية المحلية وتقدم مدخلات المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة كتيبة بحوالي 145.626.766.00 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

- مخطط تنمية البلدية: 27.604.307.00 دينار ؛
- مخطط التنمية لقطاع الاشغال العمومية: 51.978.000.00 دينار ؛
- مخطط التنمية لقطاع الغابات: ؛ 444.459.00 دينار
- مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري والموارد المائية: 14.780.000.00 دينار ؛

– مشروع دعم التنمية الاجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر: 8.190.000.00 دينار؛

– الصندوق الوطني للسكن: 36.000.000.00 دينار؛

– الصندوق المشترك للجماعات المحلية: 6.630.000.00 دينار.

ج- الإجراءات والعمليات المبرمجة:

لقد ضم المشروع الجوارى عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي وإجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة

يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع او الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 05: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع الجوارى المنفذ

بمنطقة كتيبة

مصدر التمويل	المبلغ المستهلك	المبلغ المخصص	العملية
مخطط تنمية البلدية	5.817.000.00	6.000.000.00	تجديد شبكة الصرف الصحي
مخطط تنمية البلدية	343.000.00	350.000.00	إنجاز شبكة الإنارة العمومية
لصندوق المشترك للجماعات المحلية	6.630.000.00	7.000.000.00	دراسة وإنجاز مركز إداري
مخطط تنمية البلدية	443.000.00	500.000.00	دراسة للربط بالماء الشروب
مخطط التنمية القطاعي لمديرية الري	14.780.000.00	15.000.000.00	الربط بالماء الشروب
مخطط تنمية البلدية	9.884.000.00	10.000.000.00	تهيئة حضرية
مخطط التنمية لقطاع الأشغال العمومية	48.000.000.00	80.000.000.00	صيانة الطرقات لمسافة 09 كم
مخطط التنمية لقطاع الأشغال العمومية	3.978.000.00	4.000.000.00	إنجاز اشغال الطرق
مخطط تنمية البلدية	4.895.000.00	6.000.000.00	إنجاز قاعة متعددة الخدمات

مخطط التنمية لقطاع الغابات	444.459.00	500.000.00	إنجاز مصب للمياه
مخطط تنمية البلدية	1.997.307.00	2.000.000.00	إنجاز ملعب جوارى
مخطط تنمية البلدية	4.225.000.00	4.800.000.00	ربط وتجهيز محطة ضخ
مشروع دعم التنمية الاجتماعية والإقتصادية المحلية في شمال شرق الجزائر	8.190.000.00	9.000.000.00	إنجاز بئر ارتوازي عمق 300م
	109.626.766.00	145.150.000.00	التكلفة الإجمالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجوارى .

الجدول رقم 06: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع الجوارى المنفذ بمنطقة

كثبية

مصدر التمويل	المبلغ المستهلك	المبلغ المخصص	العملية
الصندوق الوطنى للسكن	36.000.000.00	36.000.000.00	إنجاز 72 سكن ريفى
	36.000.000.00	36.000.000.00	التكلفة الإجمالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجوارى .

3-3 المشروع الجوارى زريز أولاد بوزيان

يندرج المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة بمنطقة زريز اولاد بوزيان بلدية طامزة ولاية خنشلة ضمن عقود النجاعة لولاية خنشلة المقدر عددهم 339 مشروع المبرمج للفترة الممتدة ما بين 2009-2014، تحت موضوع محافظة على الموارد الطبيعية في الوسط الريفى والذي ضم 34 مشروع جوارى على مستوى الولاية لسنة 2009

وهو معرف بالرقم التعريفى التالى: 2009.14.2.3.40²⁰.

أ- الأهداف والآثار المتوقعة

المشروع الجوارى المقام بمنطقة زريز اولاد بوزيان، إستهدف الأسر القاطنة بمنطقة المشروع والمقدرة عددها بحوالى 50 عائلة، تضم حوالى 260 فرد تم إحصاؤهم قبل بداية تنفيذ المشروع من طرف المصالح الإدارية المختصة، حيث يتربع المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة على مساحة إجمالية مقدرة بحوالى 38 هكتار .

الجدول رقم 07: مصفوفة الإجراءات، الأهداف والآثار المبرمجة للمشروع الجوارية بمنطقة زرين

اولاد بوزيان

الإجراءات المبرمجة	الهدف منها	الآثار المنتظرة منها
زيادة عمليات التشجير	خلق مناصب شغل لسكان المنطقة زيادة في الإنتاج الزراعي في المنطقة	زيادة في دخل الأسر تحقيق ميزة تنافسية للمنطقة زيادة في مساحة الأراضي الزراعية الحفاظ على الأراضي من التعرية
فتح مسالك وطرق جديدة	فك العزلة على المنطقة وسكانها	زيادة الحركة الإجتماعية والإقتصادية
تصحيح مجاري المياه	تأمين الموارد المائية القضاء على الخراف التربة.	زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي
تقديم دعم السكن الريفي	القضاء على المساكن الهشة . توفير سكنات جديدة لطالبيها	تثبيت وإستقرار السكان في هذه المنطقة والقضاء على النزوح الريفي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الأولية للمشروع .

ب- مدخلات المشروع :

تمثلت القطاعات والجهات الداعمة والممولة لهذا المشروع في قطاع الغابات بالإضافة إلى كل من الصندوق الوطني للسكن وصندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية وقد قدرت مدخلات المشروع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بمنطقة زرين اولاد بوزيان بحوالي 13.623.612.00 دينار جزائري مقسمة على الشكل التالي:

صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية FLDDPS: 9.440.438.00 دينار

مخطط التنمية لقطاع الغابات: 1.383.174.00 دينار

الصندوق الوطني للسكن: 2.800.000.00 دينار

ج- الإجراءات والعمليات المبرمجة:

لقد ضم المشروع الجوارية عمليات وإجراءات ذات إستعمال جماعي وإجراءات تتعلق بمنح إستفادة ودعم لافراد مستهدفين بشكل مباشر وذلك بالنظر إلى وضعيتهم الإقتصادية والإجتماعية الخاصة

يوضح الجدولان التاليان تفصيل العمليات والإجراءات المنفذة في إطار المشروع، بشكل مفصل ومبين حسب العملية والغلاف المالي المخصص لها بالإضافة إلى القطاع أو الجهة المانحة والداعمة لها وفق مايلي :

الجدول رقم 08: العمليات ذات الإستعمال الجماعي المبرمجة في المشروع المنفذ بمنطقة زربزر

اولاد بوزيان

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
تهيئة مسالك مسافة 10 كم	5.500.000.00	5.172.863.00	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
فتح مسالك مسافة 01 كم	714.285.00	649.350.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
غرس أشجار مثمرة 8هك	800.000.00	733.824.00	مخطط التنمية لقطاع الغابات
متابعة وتقييم عملية التنفيذ	500.000.00	386.100.00	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
اشغال مجاري المياه 1000 م3	4.000.000.00	3.881.475.00	صندوق مكافحة التصحر والتنمية الرعوية
التكلفة الإجمالية	11.514.285.00	10.823.612.00	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجوارى .

الجدول رقم 09: العمليات ذات الإستعمال الفردي المبرمجة في المشروع المنفذ بمنطقة زربزر

اولاد بوزيان

العملية	المبلغ المخصص	المبلغ المستهلك	مصدر التمويل
إنجاز 4 سكنات ريفية	2.800.000.00	2.800.000.00	الصندوق الوطني للسكن
التكلفة الإجمالية	2.800.000.00	2.800.000.00	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بطاقة غلق المشروع الجوارى .

4- تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية في تحقيق تنمية ريفية مستدامة:

أ-أثر المشاريع الجوارية على تحقيق نمو إقتصادي في المناطق الريفية: إن كافة التدخلات التي تم تنفيذها فيما يخص الحياة الإقتصادية في المناطق الريفية سعت إلى تحقيق نمو إقتصادي فعلي ،حيث قد اولى للشق الإقتصادي أهمية بالغة ،الا ان عند تقييمنا لآثار تنفيذ هذه التدخلات من خلال مقابلاتنا لسكان هذه المناطق ومعاينتنا لها،تبين لنا عدم قدرة هذه المشاريع على تحقيق نمو إقتصادي فعلي ،حيث لازالت الأوضاع على حالها لم تتغير بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الاطار ،ففيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي في شقه النباتي فإن معظم التدخلات كانت موجهة لعمليات غرس الأشجار

المثمرة الا انها كانت في مجملها لاتتعدى 10 هكتارات في كل منطقة، وهذا ما لم يمكن من تحقيق زيادة فعلية في المنتجات الزراعية، اما فيما يتعلق بالشق الحيواني، فإن هذا الإجراء تعلق بعدد قليل من المشاريع فقط وبكمية قليلة من الوحدات الإنتاجية، وبالتالي فان أثرها كان مهملا تقريبا مقارنة بعدد وحدات تربية المواشي الموجود بالمنطقة. هذا ما لم يكن له تأثير على زيادة دخل الأسر القاطنة بمناطق المشروع بالإضافة إلى عدم تحقيق تنوع في مصادر دخل هذه الأسر بدليل أن دخل معظم الاسر متوقف على النشاط الفلاحي التقليدي والمتمثل إما في تربية المواشي او غرس الأشجار المثمرة. وبالتالي يمكننا القول ان المشاريع الجوارية لم تؤد إطلاقا إلى زيادة النمو الإقتصادي بالمناطق التي نفذت بها.

ب- أثر المشاريع الجوارية على زيادة إمكانية الحصول على وسائل الإنتاج والخدمات الإقتصادية: ان هدف تحسين إمكانية الوصول إلى وسائل الإنتاج تتعلق أساسا بالمقدرة على الوصول إلى عامل راس المال لتمويل المشاريع العائلية الخاصة، بالإضافة إلى مدى توفر كافة الموارد والوسائل الداخلة في العمليات الإنتاجية كالموارد المائية، ووسائل النقل وهايكله من مركبات وطرق، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى ان القدرة للوصول إلى راس المال الموجه للاستثمارات كانت جد محدودة بدليل ان عدد الصناديق التي قامت بعملية التمويل كانت في مجملها قليلة للغاية، بالإضافة إلى ان تمويلها كان جد محدود، ففي معظم المشاريع التي عايناها كانت الاستثمارات الإقتصادية الممولة في غالبيتها تمول من صندوق واحد والمتعلق بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVT، والذي حاول بعث حركية إقتصادية في هذه المناطق، أما فيما يتعلق بالموارد المائية والتي تعتبر جد هامة لبعث النشاطات الزراعية في هذا المناطق الريفية، فإن إمكانية الوصول إليها كان جد محدود، فمعظم السكان الذين قابلناهم أكدوا لنا ندرة وعدم توفر هذا المورد الحيوي بالشكل اللازم والضروري لضمان السير الحسن لاستثماراتهم الفلاحية والزراعية .

اما فيما يتعلق هياكل النقل، فإن المشاريع الجوارية المنفذة في معظمها سعت إلى تحسين وضعية الطرقات الموجودة، بالإضافة إلى فتح مسالك جديدة لفك العزلة، وبالتالي فان لها الأثر الإيجابي فيما يتعلق بهذه الناحية.

يمكننا القول فيما يتعلق بأثر المشاريع الجوارية على زيادة إمكانية الوصول إلى وسائل الإنتاج والاستثمار انه كان تأثيرا طفيفا للغاية، قد مس بعض الوسائل وأهل الباقي.

ج- أثر المشاريع الجوارية على زيادة القدرة على الوصول للخدمات الإجتماعية : لقد كان لهذه المشاريع الجوارية الأثر الحسن على زيادة الوصول إلى الخدمات ذات الطابع الإجتماعي كالصحة والتعليم الطرقات، وذلك راجع إلى ان المطالب الإجتماعية كانت اهم المطالب التي نادى بها سكان المناطق الريفية التي نفذت بها المشاريع الجوارية، وبالتالي فإن تحقيق هذه المطالب كان امرا ضروريا لنجاح هذه المشاريع بالنسبة للقائمين على إعداد وتنفيذ هذه المشاريع الجوارية.

ففيما يتعلق بخدمات التعليم، فإن معظم المشاريع الجوارية قد تضمنت إجراء يتعلق بذلك، اما فيما يخص خدمات الصحة فإننا لاحظنا أيضا تحسن كبير فيما يتعلق بهذه الخدمات، حيث ان معظم المناطق التي زرتها كانت تمتلك مراكز صحية تقدم خدماتها لسكان مناطق مجاورة، بالإضافة إلى ذلك فإن أثر المشاريع الجوارية على تحسين وضعية الطرقات كان لها الأثر الحسن وخاصة فيما يتعلق بفتح المسالك الجبلية قصد فك العزلة عن السكان القاطنين في اعالي المناطق الجبلية الوعرة والمعزولة في السابق، هذا الإجراء الذي كان لمصالح الغابات في الغالب الفضل والجهد الكبير في تحقيقه، والذي استحسنه كثيرا سكان المناطق الذين قابلناهم. وبالتالي يمكننا القول ان أثر المشاريع الجوارية على زيادة الوصول إلى الخدمات الإجتماعية كان أثرا إيجابيا في اغلب الحالات التي زرناها ووقفنا على آثارها.

د- أثر المشاريع الجوارية على زيادة الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية: لقد تبين لنا ان المشاريع الجوارية التي تم تنفيذها لم تؤثر إطلاقا على زيادة وعي سكان المنطقة فيما يتعلق بالإدارة الحسنة للموارد الطبيعية ورشادة استغلالها، بالرغم من ان بعض المشاريع قد تضمنت دورات تكوينية وتحسيسية لبعض سكان المناطق التي نفذت بها، الا انه تبين لنا من خلال المقابلات التي أجريناها مع منشطي هذه المشاريع بان التكوين كان إجباريا من أجل الحصول على الدعم المبرمج في المشروع الجوارية فقط، والذي إمتد لفترة قصيرة في الغالب ثلاث أيام فقط،

أما فيما يخص المحافظة على الموارد الطبيعية فلا يمكننا إهمال الجهود الكبيرة التي تقوم بها مصالح الغابات على وجه الخصوص، في العمل على المحافظة على الثروات الغابية بهذه المناطق، وذلك من خلال عمليات غرس الأشجار الغابية، بالإضافة إلى الحرص الشديد لأعوانها على منع قطع الأشجار للمتاجرة بها والعمل على منع وقوع الحرائق خصوصا في فصل الصيف.

هـ- أثر المشاريع الجوارية على تحقيق الأمن الغذائي: من بين الأهداف العامة جراء تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من الجانب النظري، السعي لتحقيق الأمن الغذائي لسكان المناطق الريفية خاصة، هذا الأمن الغذائي الذي يجعل سكان المنطقة مكتفون محليا فيما يتعلق بالغذاء بشقيه النباتي والحيواني، بالإضافة إلى تحويلهم للفائض إلى الجهات الأخرى من الوطن، هذا ما يحقق الأمن الغذائي على المستوى الوطني .

من خلال دراستنا هاته وقفنا على بعض النقاط الهامة المتعلقة بأثر تنفيذ المشاريع الجوارية على تحقيق الأمن الغذائي في المناطق التي نفذت بها، حيث تبين لنا أن المشاريع الجوارية لم تؤثر بالشكل المطلوب لها نظريا على تحقيق الأمن الغذائي حيث جاءت بمحمل التدخلات باهتة فيما يتعلق بهذا الموضوع، فقد لاحظنا أن الدعم المقدم في هذا الاطار كان غير كاف على الإطلاق لزيادة عملية الإنتاج الزراعي في شقيه النباتي والحيواني ؛

ففيما يتعلق بالإنتاج النباتي، فقد كانت الإجراءات المتعلقة به هي عبارة عن عملية غرس لأشجار مثمرة فقط ولمساحات صغيرة، هذا مالا يمكنه حسب رأي سكان هذه المناطق أن يزيد من كمية الإنتاج المتعلق بالإنتاج النباتي، بالإضافة إلى ان المشاريع الجوارية قد دخلت إطلاقا عن تقديم دعم يتعلق بالإمكانيات المادية كالألات والوسائل المستعملة لذلك.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني، فقد كانت الإجراءات المتعلقة به هي عبارة عن عملية تقديم وحدات لتربية الأغنام والأبقار ولتربية النحل، إلا انها في مجملها لم تكن تتعدى العشر إستفادات وهذا في المشاريع التي تضمنت هذا الدعم فقط، وبالتالي فإن هذا الدعم لم يكن كاف لضمان تحقيق زيادة في الإنتاج الحيواني، مع العلم أن هناك العديد من المستفيدين الذين تخلوا نهائيا على هذا النشاط بمجرد الإستفادة من الدعم وقاموا ببيع الوحدات وحولوا اموالها إلى وجهات أخرى، هذا ما يعطي مؤشر قوي على عدم وجود رقابة ومتابعة إطلاقا من طرف السلطات المعنية على هذه المشاريع. من خلال ما سبق يمكننا القول ان لا وجود لأثر إيجابي إطلاقا جراء تنفيذ المشاريع الجوارية بهذه المناطق على تحقيق الأمن الغذائي بها .

و- أثر تنفيذ المشاريع الجوارية على زيادة الإندماج الاجتماعي والسياسي: تهدف المشاريع الجوارية إلى تحقيق إندماج إجتماعي وسياسي في المناطق التي تنفذ بها، وذلك بترسيخ لمبادئ اللامركزية والحوكمة الإقليمية، بالإضافة إلى إدماج كافة الفاعلين المحليين من جمعيات محلية وسكان محليين

وإدارات عمومية ومزارعين في هذا البناء، وبالتالي فإن المشاريع الجوارية بعد تنفيذها من المفروض أنها ستحقق إدماج كل الاطراف في المجتمع الريفي بمافيهم العنصر النسوي الذي يتم إهماله كثيرا في هذه المناطق، الا ان ماوقفنا عليه اثناء دراستنا هاته كان عكس كل هذا، حيث لم نجد أثرا لأي إدماج يذكر، فكل طرف يفكر ويعمل حسب تفكيره وحسب أهدافه ومصالحه الخاصة الضيقة، وبالرغم من التأكيد على الإدماج في تنفيذ المشاريع الجوارية الا ان بعد عملية التنفيذ لم يخلف ذلك إستمرارية في الإدماج، بالإضافة إلى ذلك فإننا لم نجد أثر للحكومة المحلية والإقليمية على أرض الواقع، حيث ان كافة الآراء المتخذة في المنطقة لاتتحدد وفق أساليب التشاور والمشاركة، فهي في مجملها عبارة عن آراء فردية لاتمد للجماعة بصفة، هذا مايقوم في اغلب الحالات بتغذية النزاعات والخصومات في هذه المناطق بين كافة الاطراف المحلية، وبالتالي يكون هذا من أكبر العوائق لتحقيق تنمية فعلية بما.

الخاتمة

إن إخفاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية فعلية بالمناطق التي قمنا بمعابنتها خلال دراستنا هاته، يرجع حسب رأي إلى أسباب عديدة ومختلفة، لذا فقد إرتأينا في خاتمة هذه الدراسة إعطاء بعض التوصيات التي من شأنها أن تثير طريق كافة الفاعلين المحليين في فضاءاتنا الريفية المترامية الأطراف، وأن تكون توجيهها لمتخذي القرارات التنموية في هذه المناطق ذات الخصوصيات المعقدة، ومن بين هذه التوصيات نذكر التالية:

- بمن الضروري جدا خلق جهاز رقابي مستقل عن كافة الفاعلين الداخليين في عملية تنفيذ هذه المشاريع الجوارية، من إدارة ومواطنين.
- وجوب العمل على وضع دراسات دقيقة لكافة مناطق التدخل، قبل تحديد برنامج التدخلات
- العمل على بعث نشاطات إقتصادية تتوافق وطبيعة المناطق التي تنفذ بها المشاريع الجوارية وسكانها،
- يجب تجاوز أسلوب تقديم الإعانات، حيث تبين فشله بالكامل،

الهوامش

1- Economic and Social Commission for Western Asia, Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p10

- ² -**Fao**,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p03
- ³ -**Rashid Solagberu Adisa** ,2012, Rural Development –Contemporary Issues and Practices , InTechopen.com ,p283,
- ⁴ -**Grigori Lazarev** ,2008,Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l’atelier régional sur l’agriculture et le développement rural durables , CIHEAM , Bari, Italie,p1041-1042
- ⁵ -**Economic and Social Commission for Western Asia**,Rural Development in the Arab Region, Op.cit. p12.
- ⁶ -**Fao**,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p04.
- ⁷ -**Michel Maldague**, Op.cit.08.
- ⁸ -**Fao**,2005,Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables ,op,cit,p06.
- ⁹ -**Algérie , Ministre délégué chargé du développement rural** , le renouveau rural ‘ kit pédagogique’ approche méthodologique consolidée pour la formulation la validation l’approbation le suivi le contrôle et l’évaluation des pddri ‘décembre 2007.
- ¹⁰ -**Mohamed Khiati** ,Algérie : le Programme de Renforcement des Capacités Humaines et d’Assistance Technique (PRCHAT) Investir en l’homme pour appuyer les innovations paysannes CIHEAM N°93 – Mai 2013 , P de 1 à 6 .
- ¹¹ -**Abdelmadjid Djanane** , Colloque International« Développement durable, Projets et Engagements »Béjaïa, 08 et 09 novembre 2010.
- ¹² -**Abdelmadjid Djenane**,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes,op,cit,p03-04
- ¹³ - **الجريدة الرسمية رقم 2010/61** ،قانون رقم 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- ¹⁴ -**Abdelmadjid Djenane** ,Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes ,op,cit,p03
- ¹⁵ -**Algérie ,ministre de l’agriculture et de développement rural** ,2004,stratégie nationale de développement rural durable p 07
- ¹⁶ -**Abdelmadjid Djenane** , Les Projets de Proximité de Développement Rural Intégré : objectifs, contenu et méthodes.op,cit,p07
- ¹⁷ -**Algérie ,ministre de l’agriculture et de développement rural** ,2004,stratégie nationale de développement rural durable page 55
- ¹⁸ محافظة الغابات لولاية خنشلة ،التقرير المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2014.
- ¹⁹ محافظة الغابات لولاية خنشلة ،التقرير المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2014.
- ²⁰ محافظة الغابات لولاية خنشلة ،التقرير المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2014.